

Distr.: Limited
27 June 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والخمسون

٣٠-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد رودريغو أتايفو بنتيادو موريس (البرازيل)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

((البند ٣ (أ)))

التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (المادة السابعة والمرفق)

١ - في الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (المادة السابعة والمرفق) (A/72/73/Rev.1).

٢ - وأشار إلى أن اللجنة كانت في دورتها الخامسة والخمسين قررت أن ترجى النظر في التنقيحات المقترحة إدخالها في المادة السابعة، التقييم، من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم إلى دورتها السابعة والخمسين، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقترح إدخال مزيد من التنقيحات في المادة السابعة ومرفق الأنظمة



والقواعد، مع مراعاة قرارات الجمعية ذات الصلة. وأيدت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها ٨/٧٠ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٣ - وعرض ممثلو الأمين العام التقرير وردوا على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٤ - طلب أحد الوفود توضيحات عما هو دور وحدة التقييم المركزية، على النحو المشار إليه في التقرير، وما هو دورها بالقياس إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وطلب أحد الوفود توضيحات عن طبيعة التنقيحات المقترحة، مبرزاً في الوقت نفسه أن العديد من التغييرات تمثلت في الاستعاضة عن مصطلح "الخطة المتوسطة الأجل" بمصطلح "الإطار الاستراتيجي"، باستثناء إدراج بند جديد (هو البند ٧-٤)، وعما إذا كانت تلك التنقيحات جرت بناء على تكليف صادر، ولا سيما فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة إدخالها في المرفق والمشار إليها باللون الداكن في الصفحة ١١ (إدراج عبارة "الأهداف و")، وفي الصفحة ١٤ (إدراج عبارة "ينبغي أن تكون المؤشرات ذات طابع استراتيجي ويمكن قياسها وتحقيقها وواقعية المنحى ومحددة زمنياً")؛ وفي الصفحة ١٤ (الاستعاضة عن عبارة "وحدة الرصد والتفتيش المركزية" بعبارة "إدارة الشؤون الإدارية"). وطلب كذلك أن تتاح للجنة القرارات التي تسوغ التنقيحات المقترحة (ألا وهي القرارات ٢١٨/٤٨ بء و ٢٦٩/٥٨ و ٢٣٦/٦٧)، فضلاً عن تنقيحات الأنظمة والقواعد الواردة في نشرتي الأمين العام ST/SGB/2000/8 و ST/SGB/2016/6.

٥ - وأيدت عدة وفود التغييرات بوجه عام، وأكدت أن جميع التغييرات المقترحة تستند إلى أسس واقعية، وأضافت أن هذه التغييرات ظلت قيد المناقشة منذ عام ٢٠١٣. ورحبت الوفود علاوة على ذلك بالتغييرات المقترحة إدخالها في المرفق على تعريف مصطلح "مؤشرات الإنجاز"، ولكنها أشارت إلى أن المؤشرات "ينبغي أن تكون" ذات طابع استراتيجي ويمكن قياسها وتحقيقها وواقعية المنحى ومحددة زمنياً، لا أن تكون "في أمثل الأحوال" ذات طابع استراتيجي "على النحو المقترح. وأعربت الوفود عن رأي مفاده أن التنقيح يستجيب للطلبات السابقة للجنة فيما يتعلق بنوعية المؤشرات التي يتعين إدراجها في إطار الإدارة القائمة على النتائج، بغية تعزيز المساءلة في الأمانة العامة.

٦ - وفيما يتعلق باقتراح إدراج البند ٧-٤، أعربت عدة وفود عن بعض القلق من مقترح إدراج البند الجديد. وأشارت الوفود خاصة إلى تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعروضة حالياً على اللجنة عن تقييم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وعن التقييم المواضيعي للجان الإقليمية، حيث تناول المكتب مسألة الموارد وخلص بشأنها إلى استنتاجات عريضة بينما كان نالاق التقييم فيها ضيقاً. وطلبت الوفود توضيحات بشأن ما إذا كان تأييد اللجنة للبند الجديد المقترح ٧-٤ سيؤدي إلى زيادة في الاحتياجات من الموارد في تينك الحاليتين، وكذلك في الحالات المقبلة.

استنتاجات وتوصيات

٧ - أعادت اللجنة تأكيد دورها في التحقق من أن برامج أنشطة المنظمة تنفذ بما ينسجم مع الولايات التشريعية، وفي ضمان التنفيذ التام للأنظمة والقواعد.

٨ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (المادة السابعة والمرفق)، رهنا بالتعديلات التالية:

البند ٧-٤

لم توافق اللجنة على التوصية بإدراج بند جديد يكون هو البند ٧-٤ وأوصت بعدم إدراجه.

المرفق الثاني

الرصد

يُستعاض عن تعريف مصطلح "الرصد" بما يلي:

الرصد: هو قيام رئيس إدارة أو مكتب بصورة دورية بالتثبت من الإنجاز الفعلي للنتائج النهائي بالمقارنة مع الالتزامات المتعلقة بإنجاز الناتج، المبينة في الميزانية البرنامجية بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة.